وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

المباحث اللغوية والنحوية في كتابي (المُخْتَرع في إذاعة سرائر النحو) و(شرح ديوان أبي تمام) للأعلم الشنتمري (ت476هـ)

رسالة قدَّمها
عدنان أحمد رشيد
إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص (اللّغة والنحو)

بإشراف :
أ.م.د. مازن عبد الرسول سلمان

1435هـ 2014م

المبحث الأول

منهج الشنتمري في الكتابين

1- ترتيب الموضوعات :

اعتمد المؤلف ترتيباً مغايراً لمنهج التبويب النحوي ، في كتابه (المخترع) وقد نبّه على ذلك في قوله : "ونضع ذلك الكتاب على غير رتبة الكتب الموضوعة في هذه الصناعة"[1] ، معللاً ذلك بقوله : "لأن غرضه ليس من أغراضها"[2] ، فقد رتّب الأعلم الشنتمري كتابه على ثلاث مقالات في – الاسم والفعل والحرف – ورتّب كل مقالة منها على فصول ، وقدّم مقالة الاسم إذْ بدأ بها ، وقد تضمنت عدّة فصول في تمثيل حدّ الاسم وخواصه والمعاني اللازمة له وغيرها من الموضوعات المبثوثة في الكتاب ، وكذلك مقالتي الفعل والحرف ، وتناول في كلّ فصل من فصول المقالات والموضوعات النحوية والصرفية المتنوعة وغيرها من موضوعات اللغة الأخرى ، ومن أمثلة الموضوعات النحوية ، ما أورده الأعلم في المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف ، في قوله : "فمن المعاني اللازمة له أن يكون مخبراً عنه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ ، كقولك : قام زيد وعبد الله ، وضُرب أخوك ورجل معه ، وزيد في الدار ، ولو أسندت شيئاً من هذه المعاني إلى الفعل أو الحرف لم يكن للكلام معنى"[3] .

ومن أمثلة الموضوعات الصرفية ما أورده في خواص الاسم ، وذلك في قوله : "ومن خواصه التصغير ، وهو على ثلاثة أبنية : فُعَيْل ، لكل اسم ثلاثي ، وفُعَيْعِل ،

---

(1) المخترع (مقدمة المؤلف) : 5 .

(2) المصدر نفسه : 5 .

(3) المصدر نفسه : 72 .

لكل اسم رباعي أو خماسي ليس رابعه حرف لين . وفُعَيْعِيل ، لكل ما زاد على الأربعة ورابعه حرف لين . وتمثيل هذه الأبنية فُلَيْس ودُرَيْهِم ودُنَيْنِير ، فكل اسم مصغر لا يخلو من أن يكون على أحد هذه الأمثلة"[1] .

أما في كتابه (شرح الديوان) ، فإن ترتيب قصائده لم يكن ترتيباً على وفق الأغراض الشعرية والقوافي وتوالي الحروف ، كما في الشروح التي سبقته[2] ، فقد سار الأعلم الشنتمري في الشرح بحسب ترتيب القصائد في النسخة التي رواها أبو علي القالي ، وأكملها ابن الافليلي شيخ الأعلم ، وليس لها ترتيب معين ، وإنما جُمعت فيها قصائد أبي تمام منقولة من القراطيسِ التي كتبها الشاعر بخط يده ، وطريقة الأعلم الشنتمري في شرحه لهذا الديوان متماثلة الخُطُوات ، ومتشابهة المراحل ، فهو يبدأ شرح القصيدة بمُوجَز يُعَرِّف فيه بغرضها مدحاً أو وصفاً أو رثاءً أو هجاءً أو غير ذلك ، مع تخصيص الغرض وذلك بالتنبيه على الممدوح ، أو المرثي أو المهجو أو الموصوف ، ثم ينتقل بعد هذا إلى شرح الأبيات الشعرية ، وطريقته فيها تتأرجح بين شرح بيت واحد ، وبين شرح أكثر من بيت ، اثنين أو ثلاثة أو أكثر[3] .

ومن أمثلة شرحه لأكثر من بيت ، قوله في شرح أبيات القصيدة الثامنة والثلاثين بعد المئة :

---

(1) المخترع : 57 .

(2) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المحقق) : 93/1 ، (يقول أبو بكر الصولي في مقدمة شرحه: "وأنا مبتدئ بالمديح على قافية الألف ثم على توالي الحروف" أبو بكر الصولي : أخبار أبي تمام : 5–6) . وهو أول شارح لديوان أبي تمام .

(3) ينظر : شرح الديوان : 105/1 .

هُوَ الدَهرُ لا يُشوي وَهُنَّ المَصائِبُ وَأَكثَرُ آمالِ النُّفُوْسِ كَـواذِبُ

فَيا غالِباً لا غالِباً لِرَزِيَّــةٍ بَلِ المَوتُ لاشَكَّ الَّذي هُوَ غالِبُ

وَقُلتُ أَخي قالوا أَخٌ مِنْ قَرابَـةٍ فَقُلتُ نَعَمْ إنَّ الشُكولَ أَقَـارِبُ

نَسيبِيَ في رَأيِي وحَزْمِي وَمَذهَبِي وَإن باعَدَتنا في الأُصولِ المَناسِبُ

"قوله "لا يشوي" أي لا يخطئ (شوى) من رمى ، وقوله فيا غالبا أراد اسم رجل فلما نونه ضرورة نصبه ، والشكول الأشكال المتشابهون في الأخلاق أي هو نسيبي مناسبة مشاكلة وإن لم يكن أصلنا واحداً"[1] .

وقد استند الأعلم الشنتمري في ترتيبه للموضوعات إلى عدد من الأسس ومنها :

أ- الأصالة والفرعية :

فالأصل أولى بالتقديم من الفرع ، وقد وجَّه الأعلم الشنتمري بهذا الاساس تقديم الاسم فبدأ في المقالة الأولى في حدّ الاسم وفصوله وخواصّه وأخّر الفعل ، كما علل البدء بالنكرة قبل المعرفة ، وذلك بقوله : "والاسم أول الكلام ، والنكرة قبل المعرفة ، والفعل ثان"[2] .

ب- القلة والكثرة :

وقد تناول الأعلم الشنتمري جملة من الموضوعات النحوية مع موضوعات أخرى على وفق هذا الاعتبار (القلة والكثرة) ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : "وأما

---

(1) المصدر نفسه : 380/2 .

(2) ينظر : المخترع : 11 .

الفعل فغير محدود ولا معروف الكمية ؛ لإبهامهِ ووقوعه على القليل والكثير من جنسه؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت قامَ زيدٌ فمحتمل أن يكون قيامه مرة أو مرتين أو مراراً، وأن يكون قليلاً في ذاته وكثيراً"[1] .

ج- الخفّة والثّقل :

ومما استند إليه أيضاً ، في تناوله قسماً من المسائل النحوية وغيرها ، هذا الأساس (ألخفّة والثّقل) ومن أمثلته قول الأعلم في أصل الإعراب الذي تكون علامته بالحركات الثلاث المأخوذة من الواو والياء والألف : "وعِلة ذلك أن الحركات أخصر وأخف من الحروف ، ولاسيما هذه الأحرف الثلاثة التي لا تحتمل الحركات لثقلها في أنفسها ..." [2] .

2- الحوار والمفاتشة[3] :

وهو أسلوب عَنِي به العلماء القدماء ، فكان سمة بارزة في منهج التأليف النحوي واللغوي آنذاك ، ويتمثل غالباً بطرحِ السّؤال ثم الإجابة عنه ، وهو ما لجأ إليه الأعلم الشنتمري أسلوباً في عرضِ المسائل وطرح الآراء المختلفة ، ومنه : (فإن قيل ... فالجواب ، أو فإن قال قائل ... ويقال له أيضا وغيرها) ، وقد أفاد الأعلم الشنتمري من هذا الأسلوب في تناوله للمسائل والأحكام النحوية واللغوية ، والتعليل لها وبيانها ،

---

(1) المصدر نفسه : 58 ، وللمزيد ينظر الصفحات : 40 ، و41 ، 48 ، و65 ، و66 .

(2) المصدر نفسه : 60 .

(3) ينظر : العين : 3/2 ، فتش : الفَتْشُ والتَّفْتيشُ : طَلَبٌ في بَحْثٍ .

ومن الأمثلة على ذلك ، استعماله هذا الأسلوب في مسألة تعدّي الفعل إلى المفعول به من غير واسطة لقوة دلالة معناه وذلك في قوله : "فإن قال قائل : ما بالَ "مررتُ بزيدٍ" و"لقيتُ زيداً" اختلفا في التعدي ، ومعناهما متفق في أكثر المواضع ؟ فالجواب : أن لقيت إذا وقعت بمرور فهي لا تدل على مرور موافق لمرور به البتة ، ولا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ؛ لأنه لا يجوز أن يكون لَقْيٌ غير واقعٍ بِمَلْقي ، كما لا يجوز ان يكون ضَرْبٌ غير واقع بِمَضْروبٍ ، فصارت لقيت في قوة الدلالة على المفعول به بمنزلة ضربت ، فتعدت بغير واسطة، كما تعدت ضربت ، وباينتها مررت في ذلك فلم تجرِ مجراها"[1] .

3- تأجيله القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية :

استعمل الأعلم الشنتمري هذا الأسلوب في كتابه (المخترع) فهو يؤجل بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى فصولها ، إذ كان حريصاً على أن يذكرها في مواضعها ، تجنباً للاضطراب والتكرار الممل والاستطراد .

(1) المخترع : 93 .

ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله في حدّ الاسم وفصوله وخواصه : "... فالاعراب أصل في الاسم كما أن البناء أصل في الفعل والحرف ، وسنأتي على تفصيل ذلك إن شاء الله"[1] .

4- الاختصار :

اتبع الأعلم الشنتمري الإيجاز والاختصار منهجاً في عرض موضوعات كتابه (المخترع) ، وهذا ما نجده في عدّة مواضع من هذا الكتاب ، ومثال ذلك قوله: "وذكرنا أيضاً في ذلك الفصل حرف الأمر ، وحرف النهي ، وحرف الشرط ، وبينا عللها في جزمها ما بعدها ، فاستغني الآن عن ذكرها هاهنا ، فالتمس موضعها من الفصل تجدها مبينة إن شاء الله"[2] .

وأودّ ههنا أن أشير إلى أن الأعلم الشنتمري مع اعتماده أسلوب الإيجاز في عرض المسائل والاختصار في طرح مضموناتها ؛ إلا أنه كان يسهب في عرض بعضها إن تطلب الأمر ذلك ، ومن أمثلة ذلك قوله : "قد أتينا على آخر هذه الأقسام مما لا ينصرف في المعرفة بعد ذكرنا ما لا ينصرف البتة ، واحتجنا إلى تطويل هذا الفصل لكثرة تصرفه في الكلام ، وتشعب علله ولم يبق منه إن شاء الله أصلاً ولا فرعاً إلا استوعبناه"[3] .

---

(1) المخترع : 8 .

(2) المصدر نفسه : 124–125 .

(3) المخترع : 37 .

5- التأثر بالمنطق :

يظهر هذا التأثر في أقوال وعبارات كان الأعلم الشنتمري يرددها ويستدل بها، وسمت تحليله النحوي أو اللغوي بالمنطق ، ومن ذلك قوله في كلامه على قوة تعدي الفعل إلى المكان : "فتعدي الفعل إلى كل مكان مبهم كتعديه إلى كل زمان مبهم ، ولم تبلغ قوة مضارعة المكان للزمان أن يكون كقوة مضارعة الزمان للفعل من أجل أن المكان جوهر موجود أبداً ؛ والزمان عرض متغير من حال إلى حال ، كما أن الفعل عرضٌ منتقل غير ثابت"[1] .

6- العناية بالمعاني اللغوية :

ان النظر في شرح ديوان أبي تمام يبرز طريقة الأعلم الشنتمري في الشرح الأدبي ، وهي في مكوناتها الظاهرة لا تكاد تختلف عن الطريقة المتبعة لدى أغلب الشراح ، في إيضاح معاني النصوص الشعرية ، وتقريبها من الأفهام فهو يبني نمط عرضه على مستويين أساسيين ، هما :

أ- المستوى المعجمي : الذي يُعنَى بتفسير الألفاظ تفسيراً موجزاً ومركزاً ببيان دلالتها المعجمية .

ب- الغرض الشعري : ويهدف إلى إيضاح غرض الشاعر المقصود .

مع تجزيء هذا المعنى أحياناً وإيضاح أنواع المعارف المسهمة في تكوينه[2].

وقد أكد ذلك الأعلم الشنتمري في مقدمة شرح الأشعار الستة ، بقوله : "وفائدة الشعر

---

(1) المصدر نفسه : 102 .

(2) ينظر : شرح الديوان : 102/1 .

معرفة لغته ومعناه ، وإلا فالراوي له كالناطق بما لا يفهم ، والعامل بما لا يعلم"[1] ، فكانت عنايته بشرح شعر أبي تمام الطائي وتقريب معناه جلية واضحة ، وهو بهذا يدلل على قدرته وتمكنه من تحليل معاني شعره وإدراكه العميق لخفاياه ، فكان على إيجازه واختصاره يتصف بالدقة وعنصر الإشارة والإيحاء إلى المعنى .

وعناية الأعلم الشنتمري بالمعنى في هذا الشرح تشبه طريقته في شرحه الدواوين أو الأشعار الستة ، فقد بيّنَ الدكتور محمد رضوان الداية في وصفه طريقة الأعلم في شرحه لهذه الدواوين بقوله : "وهو يبدأ الشرح بإيضاح لغوي لعدد من المفردات الغريبة ، ويتبعه بشرحِ المعنى ، وهو لَبِق في شرحه الغريب من الألفاظ ، ويتوخى أن يكون ذلك ملائماً لمعنى البيت"[2] .

ولزيادة الاطلاع على هذه المستويات المكونة لطريقة الأعلم في شرحه ، أورد هذا المثال ، من القصيدة الأولى في شرحه للبيت الخامس يقول الأعلم : "قال أبو تمام حبيب بن أوس الطائي يمدح محمد بن يوسف الطائي :

وَمِن وَشْيِ خَدٍّ لَم يُنَمنَم فِرِندُهُ مَعالِمَ يَذْكُرْنَ الكِتابَ المُنَمنَما

النمنم تدقيق الشيء مع تحسينه ، ومنه الوشي المنمنم ، والكتاب المنمنم دقيق الحروف المُحَسَّن بالضَّبط والنَّقط ، وفرند الحد والسيف ماؤها ورونقها ، والمعالم الآثار الباقية في الديار من آثار الحي ، وهي الرسوم من الأطلال . يقول تبدل أيضاً غاشي هذا المنزل من النظر إلى خد موشي النظر إلى هذه المعالم ، وجعل للخد وشياً لما فيه

---

(1) المصدر نفسه : 101/1 .

(2) ينظر : شرح الديوان : 105/1 ، ود. محمد رضوان الداية : تاريخ النقد الأدبي في الأندلس : 125.

من البياض ، وماء الشباب رونقه إلا أنه غير منمنم أي ليس بوشي في الحقيقة ، يريد تبدل بهذا كله النظر إلى رسوم خفية لدروسها تذكره النظر إلى كتاب دقيق منمنم ، أي هذه الرسوم كهذا الكتاب"[1].

7- عنايته البلاغية :

ومما عُني به الأعلم الشنتمري في شرحه لديوان أبي تمام الاستعمال البلاغي في كلام الشاعر ومعانيه ، فقد تخلل الشرح عبارات : "وهذا مثل" أو "وهذه استعارة ومثل" أو "هذه كناية" أو "جعل هذا مجازاً" وغيرها . وفي مقابل هذه العبارات نجد أن هناك تمييزاً بينها وبين المعنى أو الحقيقة المقصودة من كلام الشاعر ، ومن الأمثلة على ذلك ، قول الأعلم في شرحه للبيت الثامن عشر من القصيدة الخامسة :

إذا كانَتِ الأَنفاسُ حُمْراً لَدى الوَغى وَضاقَت ثِيابُ القَومِ وَهيَ فَضافِضُ

"... وإنما جعل الأنفاس حُمراً وان كانت غير ملونة مرتبة إعارة وتشبيهاً بالنار لشدة حرها ، ويروى جمراً"[2] .

ومن أمثلته أيضاً ما جاء في شرحه للبيت (15) من القصيدة (59) :

فَانتاشَ مِصرَ مِنَ اللَّتَيّا وَالَّتي بِتَجاوُزٍ وَتَعَطُّفٍ وَتَغَمُّدِ

"انتاش انتقد ، واللتيا والتي كناية عن الداهية الهينة والشديدة"[1] ، وقد أحصى محقق شرح الديوان الإشارات البلاغية التي أوردها الأعلم الشنتمري في شرحه لشعر أبي تمام الطائي ، ورتَّبها في جدول ضمَّ المصطلحات البلاغية[2] .

---

(1) شرح الديوان : 145/1 .

(2) شرح الديوان : 203/1 .

8- توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها :

وقد عني الأعلم الشنتمري بالأصل اللغوي لطائفة من الكلمات كما ذكر اشتقاق كلمات أُخرى ، فمن الأمثلة على الأصل اللغوي ، ما أورده في كتابه (شرح الديوان)، وذلك في شرحه للبيت (26) من القصيدة (34) :

وَالجَعفَرِيّونَ اِستَقَلَّت ظُعْنُهُمْ عَن قَومِهِم وَهُمُ نُجومُ كِلابِ

"الظعن جمع ظعينة ، وهي المرأة في الهودج ، وقد يقال للهودج ظعينةٌ وحده، وللمرأة أيضاً ظعينة ، وأصله من الظعن وهو الرحل"[3] .

أما الاشتقاق ، فمن أمثلته ما ذكره الأعلم الشنتمري ، في اشتقاق كلمة (اللؤام) إذ قال في شرحه للبيت (33) من القصيدة نفسها :

وَالسَهمُ بِالريشِ اللَؤامِ وَلَن تَرى بَيتاً بِلا عَمَدٍ وَلا أَطنابِ

"واللؤام أحسن الريش ، وهو أن يلصقوا بطن ريشة بظهر أخرى ، واشتقاقه من الالتئام"[4] .

---

(1) المصدر نفسه : 57/2 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 117/1 ، 118 ، 119 .

(3) المصدر نفسه : 404/1 .

(4) شرح الديوان : 405/1 .

المبحث الثاني

مــوارده اللغويــة

ليس بدعاً أن يعتمد الأعلم الشنتمري على المؤلفات السابقة له مصدراً لتأليف كتبه أو موارد لعرض مادتها ، فقد أخذ علوم اللغة العربية من معين ثر ، حين درس النحو واللغة والشعر على ثلاثة من الشيوخ الذين انتهت إليهم رياسة هذه العلوم في حاضرة قرطبة في الأندلس[1] ، فاستقى المباحث ذات الطبيعة النحوية واللغوية والأدبية ، والتي جاءت مبثوثة في أثناء كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان)، معزوّة إلى

(1) وهم : أبو بكر مسلم بن أحمد الأديب (ت433هـ) ، أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا، المعروف بابن الإفليلي (ت441هـ) ، أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون الجذامي ، المعروف بابن الحراني (ت442هـ) . ينظر : تحصيل عين الذهب (مقدمة المحقق) : 14 .

علماء النحو واللغة والأدب ؛ إلا أنّه كان مقلاً في ذكر العلماء والتصريح بأسمائهم ، ولاسيما في كتابه (المخترع) وذلك عند استقصائه المادّة اللغوية والنحوية، ويمكن بيان مصادر الأعلم الشنتمري على النحو الآتي :

أولاً : الأخذ من الشيوخ :

اعتمد الشنتمري على النقل من المصادر التي سبقته فضلاً عن أخذه عن شيخه أبي القاسم الافليلي (ت441هـ) ، فقد ذكره في مقدمة شرحه لديوان أبي تمام بقوله : "واعتمدت من الروايات فيه على رواية أبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي ، لصحتها وشهرة قصائدها مع ما ضمَّه إليها الشيخ أبو القاسم بن الإفليلي"[1] . ومن الأمثلة على أخذ الشنتمري عن الشيوخ ، ما ورد في شرحه للبيت (48) من القصيدة : (24)

وَعَشِيَّةُ التَلِّ الَّتي نَعَشَ الهُدى أُصُلٌ لَها فَخمٌ مِنَ الآصالِ

"التل الجبل ، والآصل العشي ، وهو يكون واحداً حكى ذلك ابن السكِّيت[2] ، ويكون جمع أصيل ..." [3] .

ثانياً : النقل من الكتب :

وأودُّ أن أشير ههنا إلى أن الشنتمري لم يذكر الكتب التي رجع إليها في مسائل اللغة والنحو في كتابيه (المخترع) و(شرح الديوان) ، ويبدو أنه كان يكتفي بذكر

---

(1) ينظر : شرح الديوان (مقدمة المؤلف) : 142/1 .

(2) المصدر نفسه : 302/1 .

(3) المصدر نفسه .

المُؤلِّف من دون ذكرٍ للكتاب أو الإشارة إليه ؛ لأنه اقتصر في استقصائه على آراء بعض العلماء المشهورين ، والله العالم .

ثالثاً : الأعلام :

استقصى الأعلم الشنتمري آراء بعض العلماء في اللغة والنحو ، وهم من العلماء المعروفين في هذين العلمين ؛ إلا أنه كان مقلاً في ذكر أسماء العلماء ، والتصريح بها في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) ، وفيما يلي ذكر لأسماء العلماء وعدد المرات التي ذكرهم فيها :

العالم	عدد مواضع ذكره	الكتاب الذي ذُكر فيه	رقم الجزء والصفحة
أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ)	1	المخترع	30
الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)	1	المخترع	36
أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت180هـ)	11	المخترع	15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 20 ، 30 ، 36 ، 46 ، 47 ، 63 ، 116
أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)	1	شرح الديوان	509/1
سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ)	3	المخترع	17 ، 18 ، 63
ابن السكِّيت يعقوب بن إسحاق (ت244هـ)	2	شرح الديوان	302/1 ، 169/2
أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت249هـ)	1	المخترع	16
أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت285هـ)	3	المخترع	46 ، 47 ، 116
أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي (ت336هـ)	3	شرح الديوان	142/1 ، 143 ، 509

أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي القالي (ت356هـ)	3	شرح الديوان	142/1 ، 143 ، 302
أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفليلي (ت441هـ)	5	شرح الديوان	142/1 ، 426 ، 510

- طرائق ذكر الأعلام :

اتبع الأعلم الشنتمري أسلوبين في ذكر العلماء الذين نقل عنهم مادته اللغوية والنحوية في كتابيه (ألمخترع وشرح الديوان) وهما :

1 -ذكر كنية العالم أو لقبه .

2 -ذكر اسم العالم فقط .

ومن أمثلة الأسلوب الأول ما أورده في كتابه (المخترع) قوله في الأحرف الثلاثة : "وكان الأخفش يزعم أنها دلائل إعراب كالحركة المتعقبة في آخر الكلمة..." [1] .

ومثال الأسلوب الثاني من كتابه (شرح الديوان) وذلك في شرح للبيت (3) من القصيدة (84) :

أُصُلٌ كَبُرْدِ العَصبِ نيطَ إلى ضُحىً عَبِقٍ بِرَيحانِ الرِياضِ مَطِيْبُ

(1) المخترع : 63 .

"الأصل هنا واحد وهو العشي وقد حكى يعقوب أنه يكون واحداً وجمعاً..."[1].

- طرائق الشنتمري في النقل من مصادره :

كان للأعلم الشنتمري طرائق متعددة في كتابيه اتبعها عند نقله عن مصادره وسأذكرها على النحو الآتي :

1- النقل المباشر :

وهو ما ينقله عن كتب العلماء من دون أن يقول : نقل عن فلان ، أو رُوِيَ عن فلان ، ومن الأمثلة على هذه الطريقة قول الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع): "والدليل على أنَّ التاء في هذين الأسمين كالحرف الأصلي أن بعض العرب يقول أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ[2] ، فينسب إليه لفظه ..." [3] .

2- النقل غير المباشر :

وهو أن ينقل أقوال العلماء عن طريق آخرين ، من ذلك قول الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) في كلامه عن العهد : "... حدثني إبراهيم بن المعلى ، قال : سمعت محمد بن الحسن أبا العباس الأحول يقول : العهد الملح ، ومنه قولهم : ملح فلان على ركبته ، أي عهده غير محفوظ عنده"[4] .

---

(1) شرح الديوان : 169/2 .

(2) ينظر : الكتاب : 363/3 . وهو قول يونس .

(3) المخترع : 24-25 .

(4) ينظر : شرح الديوان : 509/1 .

3- النقل بالمعنى :

وهو التصرف بالنص الذي ينقله من مصدره ، فيحذف منه حيناً ، ويغير بعض لفظه حيناً آخر ، من غير أن يُخِلَّ بالمعنى ، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله الأعلم الشنتمري من نص كلام سيبويه في الاسم الذي على وزن (أفْعَل) المنصرف في النكرة ، إذْ قال[1] : "ثم قال : (فإن قلت هذا أفعل لم تصرف ؛ لأنه صفة على وزن (الفعل) ، فعلا كان بمنزلة أربع في الانصراف ؟ " . والذي قاله سيبويه في هذه المسألة ورد في "باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف" : "إذا قلت : هذا رجلٌ أفْعَلُ لم أصرفْه على حال ؛ وذلك لأنَّك مثَّلت به الوصف خاصَّة ، فصار كقولك : كلُّ أفْعَلَ زيد نصب أبداً ؛ لأنَّك مثَّلت به الفعل خاصَّة"[2] .

---

(1) شرح الديوان : 15 .

(2) الكتاب : 3/203-204 .

المبحث الثالث

أدلة الصناعة في الكتابين

أدلة الصناعة :

هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله[1] . وحدّها السيوطي (ت911هـ) بقوله : "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحالة المستدل"[2] ، أما فائدة أدلة الصناعة فهي : "التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل"[3] . وقد اعتمد النحاة في تقعيد الأحكام النحوية على هذه الأصول بأنواعها كالقياس والسماع والإجماع والحال[4] ، وكان الأعلم الشنتمري واحداً من هؤلاء النحاة الذين اعتمدوا على جملة من الأصول في استقاء قواعدهم النحوية على النحو الآتي ذكره :

أولاً : السماع :

---

(1) ينظر : لمع الأدلة ، للأنباري : 80 .

(2) الاقتراح ، للسيوطي : 13 .

(3) لمع الأدلة : 80 ، وينظر : الاقتراح : 18 .

(4) ينظر : لمع الأدلة : 81 ، والاقتراح : 14 .

هو : "الكلام العربي الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة"[1]، ويُعدُّ السماع أول أصول اللغة والنحو، وأهمها فهو الدليل إلى القاعدة قبل استخراجها ، وهو شاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها[2] .

وقد عوّل عليه الأعلم الشنتمري في استنباط الأحكام النحوية ، وتقرير المسائل اللغوية ، وتجلى ذلك في استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب : منظومه ومنثوره في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) وسأبيّن ملامح اعتماد الأعلم الشنتمري على السماع ، وابدأ بـ :

أ- القرآن الكريم :

هو عماد الأدلة النقلية جميعها ، و : "أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[3]، وهو ذروة الفصاحة وأعلاها نقاءً وصفاءً وأصالة ومنه يأخذُ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم[4] ، فقد عُني اللغويّون والنحاة بالاستشهاد بآيات الذكر الحكيم ، ومنهم الأعلم الشنتمري فالناظر في كتابيه (ألمخترع وشرح الديوان) يجده قد عوّل على الشاهد القرآني ، واعتمد عليه في توجيه الأحكام النحوية ؛ إلا أنه كان قليل الاستشهاد في هذين الكتابين[5] . وها أنذا أُقدِّم بين يدي البحث أمثلة للشواهد القرآنية

---

(1) لمع الأدلة : 81 .

(2) ينظر : الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان 104 .

(3) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : 14/1 .

(4) ينظر : الشاهد وأصول النحو ، د. خديجة الحديثي 31 .

(5) إذ بلغ عدد الآيات المستشهد بها في كتابه (المخترع) خمساً ، أمَّا في كتابه (شرح الديوان) فلم يتجاوز السبع .

التي وردت في الكتابين ، ومن ذلك ما جاء بشأن حذف المضاف إذا أمِنَ اللَّبس إذْ قال الأعلم : "إن هذهِ الأسماء إنما دلت على زمان محصل من حيث كانت توقيتاً للزمان ... ثم اختصر لفظ الزمان ، فَحُذف لعلمِ السامع ، فقام الموقّت له مقامه ، كما حُذف أهل من قوله عز وجل : چ گ گ گ گ ں چ[1] فقامت القرية مقامه"[2] . فقد اتخذ الأعلم من هذه الآية دليلاً يُثبت به صحة اختياره في حذف المضاف ، وقيام المضاف إليه مقامه في الإعراب[3] .

وقد تنوعت أنماط عرض الأعلم الشنتمري للشاهد القرآني ، فقد يستدل أحياناً بأكثر من آية واحدة على المسألة التي يعرضها ، ومن ذلكَ ما جاء بشأن إلغاء (ما) وتقدير سقوطها ، في قوله : "كما أُلغيت مع حروف الجر في نحو قوله عز وجل : چ پ پ پ پ ڀ ڀ ٺ چ[4] ، وچ ٱ ب ب چ[5] ، وإنَّما جاز هذا فيها؛ لأنّ (ما) لم تغير بدخولها من المعنى شيئاً فبقي اللفظ على ما كان عليه قبل سقوطها"[6] .

وقد يأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني تعضيداً لشاهد شعري وتقوية له ، ومن أمثلة ذلك ما جاءَ في نَعت سَوَّاقٍ بحُطَمِ ؛ لأنه نكرة ، وليس بمعدول عن حاطم، وذلك بقوله : "وكذلك يُحكم على ثُعَل وأُدَد بحكمِ عُمَر وقُثَم حتى يأتي أمر يبين أنه

---

(1) يوسف : 82 .

(2) المخترع : 9 .

(3) ينظر : شرح الكافية ، للرضي الاسترابادي : 283/2 ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن، للعكبري : 20/2 .

(4) آل عمران : 159 .

(5) النساء : 155 ، والمائدة : 13 .

(6) المخترع : 127 .

منقول من باب النكرة المبنية على فُعَل في أسماء الأجناس وصفاتها ، نحو جُعَلٍ ونُغَرٍ وحُطَمٍ ، كما قال[1] :

قَدْ لَفَّها اللَّيلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ

ونحو مالاً لُبَداً ، قال الله تعالى : چ ک ک کچ[2] ، وكنحو غُرَفٍ وظُلَمٍ ؛ لأن هذا في أنه اسم للجمع منكور بمنزلة جُعَل في الواحد منكور"[3] ؛ لأن (فُعَل) لا يعدل عن (فَاعِل) إلا في باب المعرفة ، نحو : عُمَرَ وزُفَرَ[4] .

وقد وجدت الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) يعتمد على الشاهد القرآني دليلاً على اقتباس أبي تمام المعاني من القرآن الكريم[5] ، ومن ذلك ما جاء في شرحه شرحه للبيت (3) من القصيدة (60) :

لا تَمنَعَني وَقفَةً أَشفي بِها داءَ الفِراقِ فَإِنَّها ماعُون

"... وقوفك معي بالديار حتى أبكي عليها وأشفي الداء الذي أودعني فراق أهلها ماعون ، يجب عليك إعطاؤه فلا تمنعني ذلك فتكون من الذين يمنعون الماعون، وإنما أشار إلى قول الله تعالى : چ ۓ ڭچ[6] "[7] .

---

(1) ينظر : الكتاب 223/3 . هو الحُطَم القيسي ويروى أيضاً لرُشيد بن رميض العنزي .

(2) البلد : 6 .

(3) المخترع : 28 .

(4) ينظر : الكتاب : 223/3 .

(5) فقد صرَّح الأعلم بلفظة (أشار) للدلالة على الاقتباس .

(6) الماعون : 7 .

(7) شرح الديوان : 63/2 .

ومن منهج الأعلم الشنتمري الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم في (شرح الديوان) على المسائل النحوية ، ومن ذلك ما أورده في شرحه للبيت (9) من القصيدة (59) :

يَومٌ أَفاضَ جَوىً أَغاضَ تَعَزِّياً خاضَ الهَوى بَحْرَي حِجاهُ المُزبِدِ

" ... وإنما ثنَّى البحر إتباعاً لقول الله تعالى : ﭽ ﭑ ﭒﭽ[1] ... وردّ المزبد على الحجى فأفرد ؛ لأنَ البحرينِ هُما الحجى"[2] .

ويأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني تعزيزاً للمعنى الذي يخلص إليه من البيت الشعري ، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في شرحه للبيت (53) من القصيدة(1) :

هو اللَّيْثُ لَيْثَ الغَابِ بأساً ونَجْدَةً وإنْ كانَ أحيَا مِنْهُ وَجْهاً وأكْرَمَا

قال الأعلم "... وإنما جاز ان يفضله على الأسد في هذه الأخلاق ؛ لأن الأسد ينسب إليه الحياء والكرم ، وقد يجوز ان يكون تفضيلاً في الحقيقة ، وان على لفظ التفضيل ، كما تقول الإيمان خير من الكفر ، وليس في الكفر شيء من الخير البتة ، ومنه قوله تعالى : ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂﭽ[3] "[4] .

وقد يأتي الأعلم الشنتمري بالشاهد القرآني دليلاً على إثبات مسألة صرفية ، ومن أمثلة ذلك ما أورده في شرحه للبيت (14) من القصيدة (52) :

لَمَعَت أَسِنَّتُهُ فَهُنَّ مَعَ الضُحى سُرُجٌ وَهُنَّ مَعَ الظَلامِ نُجومُ

---

(1) الرحمن : 19 .

(2) شرح الديوان : 56/2 .

(3) سورة الفرقان : 24 .

(4) شرح الديوان : 157/1 .

"يقول لمعت أسنة ذلك اليوم فهن مع شمس الضحى شموس ، والسرج جمع سراج وهو هنا الشمس من قوله عز وجل : چ ﭓ ﭔ ﭕ چ[1] وهو مع نجوم الليل نجوم ..." [2] . ويظهر مما تقدم ان الأعلم الشنتمري قد اعتمد في كتابيه (ألمخترع وشرح الديوان) على الشاهد القرآني ، واستدل به على صحة ما ذهب إليه من حكم أو إثبات مسألة أو تعزيز معنى ، واختم بالإشارة إلى أن الكتابين قد خَلَوا من الاستشهاد بالقراءات القرآنية .

ب- الحديث الشريف[3] :

وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل[4] . أما موقف الأعلم الشنتمري ، فقد استشهد به في كتابه (شرح الديوان) إذْ بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها سبعة أحاديث[5] ، ووظَّف الأعلم الشنتمري مجمل هذه الأحاديث في التنبيه على مصادر معاني أبي تمام أو زيادة في توضيح معاني البيت الشعري ، ولم يعتمد عليها في استدلالها في موضوعات اللغة الأخرى كالنحو والصرف وغيرهما . وأما كتابه (المخترع) فقد خلا من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ولعل ذلك عائد إلى صغر حجمه واقتصاره على موضوعات معينة ، ومع هذا فإن الأعلم الشنتمري

---

(1) نوح : 16 .

(2) شرح الديوان : 2/2-3 .

(3) جواز الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف ، لأن النبي ﴿ ﷺ ﴾ أفصح من نطق بالضاد كما أشار هو نفسه إلى ذلك . ينظر : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : 375 وما بعدها ، وفي أدلة النحو : 16 ، والشاهد وأصول النحو : 61 ، والشواهد والاستشهاد في النحو : 297 .

(4) ينظر الشاهد وأصول النحو : 61 .

(5) ينظر : شرح الديوان 322/1 ، و353 ، و375 ، 428 ، و433 ، و547 ، و190/2 .

يُعَدُّ من المجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف ، فضلاً عن استشهاده بأقوال الصحابة وزوجات النبي (رضي الله عنهنّ) وسأعرض لذلك لاحقاً .

فمن أمثلة استشهاد الأعلم بالحديث الشريف في التنبيه على مصادر معاني أبي تمام ، ما جاء في شرحه للبيت (5) من القصيدة (37) :

وَبَلاقِعاً حَتَّى كَأنَّ قَطِينَهَا حَلَفُوا يَمِيْناً في بلاَكَ غَمُوسا

إذ قال : "حلفوا يميناً غموساً ، فخلت منهم وصارت بلاقع بعدهم . وإنما أخذ هذا من قول النبي ﷺ[1] : (اليَمِين الغَمُوسُ تَذَرُ الدِّيَارَ بَلاَقِعَ) "[2] .

وقد يأتي الأعلم بقول من أقوال الصحابة تعضيداً لشاهد شعري وتقوية له وزيادة في توضيح المعنى وتعزيز الشرح ، ومن ذلك ما جاء في شرحه للبيت (32) من القصيدة (37) :

أَلوى يُذِلُّ الصَعبَ إن هُوَ ساسَهُ وتَلِينُ صَعْبَتُهُ إذا ما سُيِّسَا

" ... فإذا ساس الصعب ووليه أذلّه ، وإذا أصبح هو أسَيْسٌ لان جانبه ، وذلت صعبته ، وهذا كما قال الهذلي :

إذا سَيَّدْتَهُ سَيَّدْتَ مِطواعَةً وَمَهما وَكَلتَ إلَيهِ كَفاه

ويُعرف منه حسن الطاعة إذا كان مرؤوساً ، وهذا كما قال عمر رضي الله عنه[3] : (قَدْ أَلَنَّا وَإِيْلَ عَلَيْنَا) "[4] .

---

(1) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : 724/3 .

(2) شرح الديوان : 428/1 .

(3) ينظر : الكشف والبيان ، للنيسابوري : 87/1 .

(4) شرح الديوان : 433/1 .

ومنها ما يأتي كما هو دأب الأعلم في بيان مصادر كلام الشاعر ، مستشهداً بقول من أقوال زوجات النبي ﴿ ﷺ ﴾ ، وذلك في شرحه للبيت (23) من القصيدة (29) :

يَقولُ فَيُسمِعُ وَيَمشي فَيُسرِعُ وَيَضرِبُ في ذاتِ الإِلاءِ فَيوجِعُ

"يقول هو جهير الصوت ، فإذا قال أسمع ، ومُجدّ في سعيه ، فإذا مشى أسرع، ومجتهد في الدين ، فإذا ضرب في جدٍّ أوجع ، وإنما أخذ هذا من قول عائشة في عمر (رضي الله عنهما) [1] : (كان عمر إذا مشى أسرَع ، وإذا كَلَّمَ أسمَع ، وإذا ضَرب أوجع) "[2] .

نخلص مما عرضناه إلى أنَّ الأعلم الشنتمري ممن يستشهد بالحديث الشريف وأقوال الصحابة ولكنّه مقلٌّ في ذلك .

ج- كلام العرب :

هو المصدر الثالث لِمَا يُستشهد به في اللغة والنحو ، ويُقصد به كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم[3] . وأول فروع هذا الرافد الذي عوّل عليه العلماء هو :

1- الشعر :

وهو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم ؛ لأنه ديوانهم ومرجع أنسابهم وسجل تاريخهم ووقائعهم[4] .

---

(1) ينظر : الكامل ، لابن الأثير : 3/59-60 .

(2) شرح الديوان : 1/352-353 .

(3) ينظر : الشاهد وأصول النحو : 77 .

(4) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : 29-32 .

وقد اعتنى الأعلم الشنتمري بالشاهد الشعري ، ولم يتجاوز في الاستشهاد عصور الاحتجاج ، فكل من أخذَ عنه كان شاعراً يُحتجُّ به ، سواء أكان من الجاهليين أم المخضرمين والإسلاميين ، فمما استشهد به في كتابه (المخترع) لإثبات المسائل النحوية ، ما أوردَهُ من كلامهِ على دليلِ الإعراب في الاسم المعتل ، وذلك في قوله: "فنحن نجد الاسم المعتل تدخله الحركة التي هي دليل النصب في قولك رأيت القاضيَ والغازيَ ، وتدخله الحركات الثلاث إذا اضطرَ الشاعر كما قال[1] :

لا بارَكَ اللَهُ في الغَوانيِّ فَما يُصبِحنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فحرك الياء بالكسر كما يُحركها في حالِ النصب"[2] . فأجرى المعتل مجرى الصحيح[3] ، ورده إلى أصله[4] .

ومن أمثلة ما استشهد به الأعلم من الشعر على المسائل الصرفية في (المخترع) ما جاء في كلامه على المُؤنث المَعدول ، إذْ يقول : "وفجارِ إنما هو معدول عن اسم المصدر ؛ وكأنه في التقدير معدول عن فَجَرة والدليل على ذلك قول النابغة[5] :

إنّا اِقتَسَمنا خُطَّتَينا بَينَنا فَحَمَلتُ بَرَّةَ وَاِحتَمَلتَ فَجارِ

فجعل برَّةً اسماً علماً للبِرِّ ، فلم يصرفه ، ولو عدله فقال بَرَار لوجب أن يبنيه كما بنى فَجارِ حيث عدله عن فجرة"[6] . فاستدل بالشعر على جعل (فجار) معدولاً عن الفجرة المؤنثة (معرفة علماً) [7] .

---

(1) عبيد الله بن قيس الرقيات . ينظر : ديوانه : 3 .

(2) المخترع : 78–79 .

(3) ينظر : المقتضب : 354/3 .

(4) ينظر : الخصائص : 374/2 ، وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج : 115 .

(5) ينظر ديوانه : 55 .

(6) المخترع : 47 .

(7) ينظر : الكتاب : 274/3 ، والمقتضب : 374/3 ، والخصائص : 260/3 .

والأعلم الشنتمري في بعض الأحيان ينسب البيت إلى قائله : وفي بعضها لا ينسب ، ومما نسبه من شعر ما أورده في جواز قطع الصفة في المعرفة مع الواو ، وذلك في قوله : "ان النعوت قد تذكر على طريق الثناء والمدح بعد أن يعرف الممدوح عيناً ، ولهذا وجب أن يُقطع من الأول كثيراً ، ويُحمل على إضمار أعني ، أو على إضمار مبتدأ ، كما قالت الخِرْنِق بنت هَفّان[1] :

لا يَبعَدَن قَومي الَّذينَ هُمُ سَمُّ العُداةِ وَآفَةُ الجُزرِ

النَّازِلينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ وَالطَيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزرِ

فقطعت النازلين والطيبون من القول ، وحملت كل واحد منهما على إضمار"[2] . فاستدل بالشعر على نصبِ مَعاقد بـ(الطيبون) ، وان المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما نون[3] .

وقد يسوق الأعلم في المسألةِ الواحدة أكثر من بيت شعري لشعراء مختلفين ، ومن أمثلة ذلك ما جاءَ في كلامه على دليل أخذ الحركات من الحروف (الألف ، والواو ، والياء) قوله : "دليل ذلك أنك إذا أشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها ، كقولك : أبو وأبا وأبي ؛ ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت اتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الروي إن كان مفتوحاً ألفاً ، كقول جرير[4] :

بانَ الخَليطُ وَلَو طُوِّعتُ ما بانا وَقَطَّعوا مِن حِبالِ الوَصلِ أَقرانا

وان كان مضموماً واواً ، كقول الأعشى[5] :

هُرَيرَةَ وَدِّعْها وَإِن لامَ لائِمُو غَداةَ غَدٍ أَم أَنتَ لِلبَينِ واجِمُ

---

(1) ينظر : ديوانها : 29 .

(2) المخترع : 55 .

(3) ينظر : الكتاب : 202/1 .

(4) ينظر : ديوانه : 160 .

(5) ينظر : ديوانه : 127 .

وان كان مكسوراً ياءً ، كقول زهير[1] :

أَمِن أُمِّ أَوفى دِمنَةٌ لَم تَكَلَّمِي بِحَومانَةِ الدَّرّاجِ فَالمُتَثَلَّمِ "[2]

فاستدل الأعلم بالشاهد الشعري على وصل القافية بالألف والواو والياء في حالة الرفع والنصب والجر[3] .

أما في كتابه (شرح الديوان) فقد وظف الأعلم الشنتمري النص الشعري لغرض بيان المعاني وزيادة إيضاح دلالتها كما في قوله في شرح البيت (33) من القصيدة (28) :

حَتّى استَفَادَ الحَقُّ وَهُوَ المُشتَفي مِنكُم وَما لِلدينِ فيكُم ثارُ

"والمعنى أنهم يشتفون بما يدركون من نهك الإسلام ، ولا يكون للإسلام فيكم شفاء لأنهم غير أكفاء للمسلمين ، وهذا كقول زهير[4] :

فَإِن يُقتَلوا فَيُشتَفى بِدِمائِهِم وَكانوا قَديماً مِن مَناياهُمُ القَتلُ "[5]

وكذلك استشهاد الأعلم الشنتمري بالشعر لمقابلة معنىً عند أبي تمام على معنى عند غيره كما في قوله في شرح البيت (30) من القصيدة (4) :

فَوَ اللَهِ لَو لَم يُلبِسِ الدَهرَ فِعلَهُ لَأَفسَدَتِ الماءَ القَراحَ مَعايِبُه

---

(1) ينظر : ديوانه : 16 ، والبيت مطلع معلقته .

(2) المخترع : 76–77 .

(3) ينظر : الكتاب : 204–205 . ، (باب وجوه القوافي في الإنشاد) .

(4) ينظر : ديوانه : 35 .

(5) شرح الديوان : 341/1 .

"يقول لولا أن هذا الممدوح تلافى الزمان ، وحلاه بكرمه ، وألبسه برود فضله ، لتناهي فساده ، وغير كل شيء بمعايبه حتى الماء القراح الخالص العذب ، وهذا ضد ما قال الفرزدق[1] :

وَلَو لَبِسَ النَهارَ بَنو كُلَيبٍ لَدَنَّسَ لُؤمُهُم وَضَحَ النَهارِ "[2]

ويستشهد الأعلم الشنتمري بالشعر ، ليوازن به بين المعاني التي يوردها أبو تمام في أشعاره كما في قوله في شرح البيت (14) من القصيدة (49) :

سَفِيهُ الرُّمْحِ جَاهِلهُ إذا ما بَدَا فَضْلُ السَّفِيهِ عَلَى الحَلِيمِ

"وهو لشدة بأسه وخروجه في الحرب عن القصد يبدو من رمحه ما يظهر ، ويبدو من السفيه الجاهل في تجاوز فعله وخرقه فيه ، وهذا كقوله[3] :

لَهُم جَهلُ السِباعِ إِذا المَنايا تَمَشَّت في القَنا وَحُلومُ عادِ "[4]

ونجد الأعلم الشنتمري قد وظف النص الشعري أيضاً للإشارة إلى مصادر معاني أبي تمام ، ومن ذلك ما جاء في شرح البيت (7) من القصيدة (99) :

قَتَلَتهُ سِرّاً ثُمَّ قالَت جَهرَةً قَولَ الفَرَزدَقِ لا بِظَبيٍ أَعفَرِ

---

(1) ينظر : ديوانه : 35 .

(2) شرح الديوان : 196/1 .

(3) وهو من قصيدة أبي تمام التي مطلعها :

سَقى عَهدَ الحِمى سَبَلُ العِهادِ وَرَوَّضَ حاضِرٌ مِنهُ وَبادِ .

(4) شرح الديوان : 530/1–531 .

"يقول قتلتني سرّاً بما أودعت قلبي من الحزن ، ثم قالت جهرة به لا بظبي أعفر ، وهذا مثل في الدعاء على الإنسان عند الشماتة به ، وإنما ذكر الفرزدق ؛ لأنه قال حين بلغه موت زياد[1] :

أَقولُ لَهُ لَمّا أَتاني نَعِيُهُ بِهِ لا بِظَبيٍ بِالصَريمَةِ أَعفَرُ "[2]

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ، ما قاله الشنتمري في شرحه للبيت (23) من القصيدة (4) :

سَما لِلعُلى مِن جانِبَيها كِلَيهِما سُمُوَّ عُبابِ البحرِ جاشَت غَوارِبُه

"شبه سموّه إلى العلى شيئاً بعد شيء ، وتماديه في ذلك بسموّ البحر إذا هاجت أمواجه وارتفعت وتتابعت شيئاً بعد شيء ، وإنما اقتدى في هذا التشبيه بقول امرئ القيس[3] :

سَمَوتُ إِلَيها بَعدَ ما نامَ أَهلُها سُموَّ حَبابِ الماءِ حالاً عَلى حالِ "[4]

وجدير بالذكر أن الأعلم الشنتمري لم يستشهد بالشعر في كتابه (شرح الديوان) في المسائل النحوية والصرفية والصوتية .

---

(1) ينظر : ديوان الفرزدق : 201/1 ، وهو من قصيدة قالها في هجو مسكين بن عامر وكان رثا زياد بن أبيه .

(2) شرح الديوان : 242/2-243 .

(3) ينظر : ديوانه : 31 .

(4) شرح الديوان : 194/1 .

2- النثر :

عُني علماء العربية بكلام العرب مما جاء في منثور حواراتهم ، وعلى مقتضى عاداتهم ، واتخذوا منه شواهدَ في تقعيد القواعد النحوية[1] ، ونعني بكلام العرب المنثور والمنظوم .

أ- لغات العرب :

تُعدُّ لغات العرب أحد روافد النثر التي استقى منها النحاة ، وعوّلوا عليها في مؤلفاتهم ، ومنهم الأعلم الشنتمري ، فقد عوّل على هذا الرافد النثري في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) ، وكان في بعض الأحيان يوجّه بعض الأحكام النحوية والصرفية في ضوء لغات العرب ، وسأضع أمثلة لذلك من الكتابين : فمن أمثلة ما استشهد به من لغات العرب في كتابه (المخترع) في المسائل النحوية ، ما جاء في كلامه على الحرف الملغى عن العمل ، وذلك بقوله : "ومن هذه الحروف (ما) في لغة بني تميم ، في قولك : ما زيدٌ قائمٌ ، وعلتها أنها لا تستبد بنوع دون نوع ؛ لأنك تدخلها مرة على الاسم ومرة على الفعل"[2] أي لا يعملونها في شيء[3] . ومن أمثلة ما استشهد به الأعلم في كتابه (المخترع) من لغات العرب من غير أن يسمّيهم في المسائل الصرفية ما أورده في ما امتنع صرفه من الأسماء على وزن (فَعْلان فَعْلَى)، إذْ يقول : "هو مضارع لأحمر لأنه صفة مثله ... والدليل على ذلك أن الهاء لا تلحقه

---

(1) ينظر : ارتقاء السيادة : 47-51 .

(2) المخترع : 128 .

(3) ينظر الكتاب : 57/1 .

... ودليل ثان أن العرب تنسب إلى بَهْراء وصَنْعاء : بَهْرانِيٌّ وصَنْعانِيٌّ ، فأبدلوا الهمزة نوناً"[1] .

ومن أسلوب الأعلم الشنتمري أنه يعزز استشهاده بلغات العرب بشواهد شعرية ، ومن ذلك ما جاء في كلامه على عمل (لا) وذلك في قوله : "ومن أجل ضعف (لا) تلزم عملاً واحداً في جميع اللغات ، ولا لزمها أن تكون عاملة البتة كما كانت (إنَّ) وحروف الجر لازمين لعمل لا يتعديانه ، وهما مع ذلك غير مفارقين للعمل ؛ ألا ترى أن بعض العرب أعملها عمل (ليس) فرفع بها الاسم ونصب الخبر، كما فعل أهل الحجاز بـ(ما) كما قال[2] :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا فأنا ابنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

فرفع براح بـ(لا) وأضمر الخبر"[3] . حيث أعمل (لا) عمل (ليس) فرفع بها الاسم (براح) وحذف الخبر[4] . أمَّا في كتابه (شرح الديوان) فقد أورد لغات العرب شاهداً مرتين فقط ، أحدهما ورد في (ذو) بمعنى (الذي) في شرحه للبيت (21) من القصيدة (4) :

إذا أَنتَ وَجَّهتَ الرِكابَ لِقَصدِهِ تَبَيَّنتَ طَعمَ الماءِ ذو أَنتَ شارِبُه

---

(1) المخترع : 19–20 ، وينظر : الكتاب : 336/3 . في صنعاء : صنعاني وفي بهراء قبيلة قضاعة .

(2) وهو لسعد بن مالك القيسي . ينظر : الحماسة : 266/1 ، وينظر : الكتاب : 296/2 .

(3) المخترع : 120–121 .

(4) ينظر : الكتاب : 58/1 و296 ، والمقتضب : 360/4 ، وشرح المفصل : 267/1 .

"فكان في ذلك بمنزلة من نظر إلى ماءٍ فتبين طعمه قبل أن يشربه ، وقوله : "ذو أنت شاربه" وهي لغة لطيئ"[1] .

والثاني ما استشهد به الأعلم على مسألة صرفية بلغة بني تميم وذلك في شرحه للبيت (14) من القصيدة (25) :

بِالقائِمِ الثامِنِ المُستَخلَفِ اِطَّأَدَت قَواعِدُ المُلكِ مُمتَدّاً لَها الطِّوَلُ

"وكان ينبغي أن يقول اطّأدت ولا يهمز ؛ لأنها منقلبة من واو ولكنه همزها ضرورة وتشبيها بالألف الزائدة التي قد يهمزها بعض العرب ، نحو احمارَّ واصفارَّ فيقول : أحمرّ وأصفرّ ، ويقول في دابة دأبة ، وهي لغة مشهورة"[2] .

ب- الأمثال :

الأمثال التي تقع شَواهد نثرية في النحو العربي شواهد موثقة[3] ، إذْ يجتمع في المثل أربعة أمور : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى ، وحُسن التشبيه وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة[4] . وقد احتج الأعلم الشنتمري بالأمثال وأقوال العرب في كتابيه (المخترع) [5] و(شرح الديوان) [1] ، فمن أمثلة الشاهد المثلي في (المخترع) دليلاً على

---

(1) شرح الديوان : 193/1-194 .

(2) المصدر نفسه : 312/1 .

(3) ينظر : مقدمة المستقصى للزمخشري .

(4) ينظر : مجمع الأمثال 14/1 .

(5) ينظر : المخترع : 136-139 . ذكر (المحقق) ثمانية عشر ومائة من الأمثال والأقوال من تراكيب ونماذج نحوية وهي الأغلب في فهرس الأمثال .

على المسائل النحوية ما جاء في كلامه على الفعل (عسى) وذلك بقوله : "... ولضَعفِ (عسى) لم تَعمل في المُقدم عليها ، ولا تُصُرِّفَ في مَفعولِها ، وإنما يكون مَفعولها أبداً أن وصلتها ، كقولك : عَسى زيدٌ أنْ يقومَ ، ولو قلت عسى زيدٌ القيامَ لم يَجز ، وعسى زيدٌ قَائِماً لم يَجز إلا في الشعر ، كما قال : عِسى الغُوَير أبْؤُساً ، وهذا مثال شاذ لا نظيرَ له في هذا"[2] فالشذوذ في هذا المثل ورود خبر (عسى) اسماً صريحاً مع أن المعروف في خبرها أن يكون مضارعاً مقروناً بأن أو مجرداً منها ، فأجروا فيه (عسى) مجرى (كان)[3] .

ومن أمثلة استشهاده بالشاهد المثلي في كتابه (شرح الديوان) على المسائل الصرفية ، وقد أرْدَفه الأعلم الشنتمري بشاهد شعري ، ما جاء في شرحه للبيت (11) من القصيدة (31) :

يَقُوْدُ نَوَاصِيهِم جُذَيْلُ مَشَارِقٍ إذَا آبَهُ هَمٌّ عُذَيْقُ مَغَارِبِ

"الجُذَيْلُ تصغير جَذْل ، وهو عود ينصب للإبل تَحتكُّ إليه فتشفى به ، ومن قول الأنصاري يوم السقيفة : "أنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ"[4] والعُذَيْق تصغير

---

(1) ينظر : شرح الديوان : 437/2 . ذكر محقق الكتاب سبعة من الأمثال والأقوال المأثورة فقط في فهرس الأمثال .

(2) المخترع : 117 .

(3) ينظر : الكتاب : 158/3 ، وخزانة الأدب : 316/9–317 .

(4) ينظر : الأمثال للأصمعي : 106 ، ومجمع الأمثال : 31/1 .

عَذْق[1] ، وهي النخلة ، والمُرجَّبُ المشتد ، وهذا مثل يضرب لكل من كان عالماً بشيء ، وهذا التصغير معناه التفخيم والتعظيم ، ونحو هذا في كلامهم كثير قال لبيد[2] :

وَكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيهِيَةٌ تَصفَرُّ مِنها الأَنامِلُ "[3]

ومن أمثلة استشهاده بالشاهد المثلي في كتابه (شرح الديوان) أيضاً ما أورده في شرحه للبيت (39) من القصيدة (39) :

وَهِرجاماً بَطَشتَ بِهِ فَقُلنا خِيارُ البِّزْ جَاءَ عَلى القَعودِ

"هرجام ملك من ملوك العجم ، يقول بطشت به فأهلكته فكان بمنزلة الذي قيل فيه : (خيارَ البزجَاء على القعود) ، وهذا المثل في حرب البسوس[4] ، وكان رجل قد أخرج بنيه يتصيَّدون ، فلقيهم أعداؤهم فقتلوهم ووضعوا رؤوسهم في أوعية الصيد على قُعُود كان لهم ، ووجَّهوه بينهم ، فظن أنه موقر صيداً ، فلما فتح الأوعية نظر إلى رؤوس بنيه فقال خيار البزجاء على القعود ، فذهبت مثلاً في كل هالك"[5] .

---

(1) ينظر : النخلة : أبو حاتم السجستاني : 153 ، (قال : والعَذْق بالفتح ، عند أهل الحجاز : النخلة . وأما العِذْق بالكسر ، فالقنو ، ويقال : القنا) .

(2) ينظر : ديوانه : 132 ، والبيت من قصيدة للبيد في رثاء النعمان بن المنذر .

(3) شرح الديوان 372/1 .

(4) البسوس هي خالة جساس بن مرة الشيباني ، وكانت لها ناقة ، يُقال لها سراب ، فرآها كليب وائل في حِمَاه وقد كسرت بيض حمام كان قد أجاره ، فرمى ضرعها بسهم ، فوثب جساس على كليب فقتله ، فهاجت حرب بكر وتغلب ابني وائل بسببها أربعين سنة ، حتى ضربت العرب بشؤمها المثل . ينظر : مجمع الأمثال : 439/2 ، وشرح الديوان : 452/1.

(5) شرح الديوان : 452/1 .

ثانياً : القياس :

وقد حدّه أبو البركات الأنباري بقوله : "هو حَمْلُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1] ، وقال أيضاً : "هو حَمْلُ فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[2] . وللقياس أربعة أركان : "أصل : وهو المَقِيسُ عليه ، وفرعٌ وهو المقيس ، وحكمٌ ، وعلَّةٌ جَامِعةٌ"[3] .

فالقياس أخذ به النحويون البصريون والكوفيون وسواهم ، على تفاوت مقدار الأخذ ، وعُدّ أصلاً من أصول هذا العلم[4] . أمَّا موقف الأعلم الشنتمري من القياس في كتابيه (المخترع وشرح الديوان) فقد أفاد منه وتردد ذكره في مواضع من الكتابين ، وتمثلت هذه الإفادة في الاحتكام إلى القياس في تقعيد المسائل النحوية والصرفية وغيرها .

وسأعرض أمثلة مما وقفت عليه في الكتابين ، وابدأ بـ(المخترع) :

1- بيان ما يقاس عليه :

---

(1) لمع الأدلة : 95–98 ، وينظر : الاقتراح ، للسيوطي : 203 .

(2) المصدر نفسه : 93–95 .

(3) الاقتراح : 208 .

(4) ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : 195 .

ومن أمثلته في (المخترع) [1] قوله : "ووجب للمضمر البناء من حيث وجب للمبهم ، وعلته كعلته ، فقس المضمر عليه"[2] . وجاء أيضاً : "وجب ان تأتي صفات الله عز وجل بعده على طريق الثناء عليه والتعظيم له لا على معنى التبيين لإسمه وإخراجه من الالتباس بغيره ، والذي يجري في هذا الباب مجرى المدح لأنه ضده فقسه عليه"[3] .

2- بيان ما كان أسهل من طريق القياس :

جاء في (المخترع) : "فلما كان الفعل فرعاً والاسم أصلاً ، كان أسهل من طريق القياس لا الاستعمال أن يدخل الفعل على الاسم في الجر"[4] .

3- بيان ما يطرح من القياس :

ومن ذلك في (المخترع): "فلما كانت الألف كما وصفنا، ولم يكن بدّ من فرق بين التثنية والجمع في حال نصبهما ، وجب أن يطرح هذا القياس الذي قدمنا"[5].

4- بيان ما ينبغي قصرُهُ على القياس :

---

(1) ينظر : أمثلة القياس في المخترع : 13 ، 15 ، 19 ، 35 ، 44 ، 55 ، 61 ، 63 ، 82، 96 ، 116 .

(2) المخترع : 44 .

(3) المخترع : 55 .

(4) المصدر نفسه : 13 .

(5) المصدر نفسه : 61 .

ومن أمثلته في (المخترع) : "فلما كانت الخمسة أسماء في حال أفرادها محذوفة معربة بالحركات وكان حذفها شاذّاً ؛ لأن الذي كان يجب لها في القياس أن تكون أواخرها منقلبة إلى الألف بمنزلة (قفا وعصا) ونحوهما من الأسماء المقصورة رُدّت في حال الإضافة ، وكان ينبغي أن تكون مقصورة على القياس"[1] .

5- بيان ما جاء على غير قياس :

ومما ورد في (شرح الديوان) مثالانِ فقط ، أحدهما ما أورده الأعلم في شرحه للبيت (18) من القصيدة (3) ، في بيان ما هو على غير قياس :

بِكرٌ فَما اِفْتَرَعَتْها كَفُّ حادِثَةٍ وَلا تَرَقَّت إِلَيها هِمَّةُ النُوَبِ

"ولما جعلها بكرًا ذكر الافتراع وهو الافتضاض ، والنوب جمع نائبة على غير قياس"[2] . والثاني أورده الأعلم في بيان ما هو على غير قياس أيضاً[3] .

ثالثاً : الإجماع :

والمراد به إجماع نحاة : البصرة والكوفة[4] ، وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المَقيس على المنصوص وإلا فلا[5] .

وقد استدل الأعلم الشنتمري به ، في كتابه (المخترع) في موضع واحد فقط ؛ إلا أنَّه لم يصرح بعبارة (الإجماع) وإنَّما عبر عنه بـ(متفق) ، جاء ذلك في قوله : "وأمَّا

---

(1) المصدر نفسه : 82 .

(2) شرح الديوان : 174/1–175 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 311/2 .

(4) ينظر : الاقتراح : 187 .

(5) الخصائص : 189/1 ، وما بعدها ، باب القول على إجماع أهل العربية .

ما فيه ألف التأنيث فمتفق عليه في أنه لا ينصرف بوجه ، اسماً كان أو صفة..." [1] .

رابعاً : استصحاب الحال :

هو "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[2] ، وقد استدل النحاة البصريون والكوفيون بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلاً آخر من سماع أو قياس[3] . واعتدَّ به الأعلم الشنتمري وتمسك به ، والألفاظ التي استعملها للدلالة عليه هي : (الأصل) و(على أصله) وغيرها ، ولم يورد لفظ (استصحاب الحال) صراحة ، وقد استدل به في مواضع كثيرة[4] ، في كتابه (المخترع) ومن ذلك :

1 -مثال التمسك باستصحاب الحال على صرف الاسم المؤنث ، قول الأعلم : "وأما هِنْدٌ وما أشبهه فهي على أصلها ؛ لأنها لم تزل اسماً لمؤنث ، فكانت لذلك أخف شيء ، فلذلك جاز فيها الصرف"[5] .

2 -واستدل الأعلم بالأصل على تَمكُّن الاسم ، بقوله : "فالتمكن على ضربين : تمكن متناه ، وتمكن ناقص ، فالمتناهي منهما : أن يكون الاسم مُستقراً على أصله ، غير مضارع لغيره ، والتمكن الناقص : أن يخرجَ الاسم عن أصله بمضارعته الفعل"[6] .

---

(1) المخترع : 18 .

(2) لمع الأدلة : 141 ، والاقتراح : 374 .

(3) ينظر : الشاهد وأصول النحو : 450 .

(4) ينظر : المخترع : 10 ، 13 ، 37 ، 42 ، 48 ، 51 ، 77 ، 82 ، 103 ، 106 ، 112، 116 وغيرها .

(5) المصدر نفسه : 37 .

(6) المصدر نفسه : 10 .

3 -ومثال استصحاب الحال في فعل الأمر ، قول الأعلم : "وفعل الأمر لم يخرج إلى مثل ما خرج إليه الفعل الماضي من المضارعة ، فلم يخرج عن السكون الذي هو أصله"[1] .

خامساً : العلل :

العلة هي : "الوصف الذي يكون مظنّة الحكم في اتخاذ الحكم ، أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"[2] . وقد عُني نحاتنا العرب المتقدمون بالتعليل لمسائل النحو[3] ، ومنهم الأعلم الشنتمري إذْ لا نكاد نقف في كتابه (المخترع) على حكم نحوي أو مسألة نحوية ، أو صرفية عرض لها ، إلا يذكر تعليلها ويكشف أسرارها ، وهو لا يكتفي بذلك بل يتصور اعتراضاً على ذلك الرأي ، ويجيب عن ذلك الاعتراض ، مُعلِّلاً للسؤال والجواب ، فنجد العلل في كتابه (المخترع) تُزيل ما في القواعد اللغوية والنحوية من غُموض ، فضلاً عن أنَّها تُيسِّر إيصال القواعد إلى أذهان الدَّارسين ، ومن العلل التي وردت في (المخترع) ما يأتي :

1- علة كراهية اللَّبس :

وهي من العلل التي توخَّاها العرب في كلامهم ، بدافع الحرص على الإبانة والوضوح ليتحاشوا ما خلط بين المعاني[4] ، ومِمَّا عَلَّله بها الأعلم الشنتمري تعليله لزوم علامة التأنيث ، بقوله : "وعلة ذلك أن الاسم المؤنث قد يقع للمذكر كما قد يقع

---

(1) المصدر نفسه : 112 .

(2) النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) ، د. مازن المبارك : 90 .

(3) من ذلك ما ذكرته كتب التراجم أن : "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" : إنباه الرواة : 102/2 .

(4) ينظر : علل النحو ، للورَّاق : 82 ، والشاهد وأصول النحو : 377 ، 385 .

الاسم المذكر للمؤنث ؛ فاذا أسند الفعل إلى المؤنث أُلْحِقَ العلامة لِئَلاَّ يلتبس بالمذكر المسمَّى به"[1] .

2- علة التخفيف :

وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول ، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخفّ إذا لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم[2] . وممَّا جاء منها في (المخترع) : "وأمَّا أيَّانَ فظرف يصلح للزمان والمكان ... ووجب له السكون فَحُرِّكَ لالتقاء الساكنين ، وخُصّ بالفتحة لخفتها مع قربها من الذي أُخذت منه ، وهو الألف"[3] .

3- علة الشبه :

وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً[4] ، والعرب تميل إلى تشبيه الشيء بالشيء ، وتعطيه حكمه ، يقول سيبويه : "وهم ممَّا يُشبّهون الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في جميع الأشياء"[5] . ومن أمثلتها في (المخترع) ما جاء على المستوى الصوتي ، إذْ يقول الأعلم : "وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بِغُنَّة وسهولة دون تكلف حركة من اللِّسان ، وهي مع ذلك أقرب حروف الزيادة شبهاً بحروف المدِّ واللِّين"[6] .

4- علة الفرق :

---

(1) المخترع : 59 .

(2) ينظر : الكتاب : 4/113-115 ، وعلل النحو : ابن الورّاق : 83 ، والشاهد وأصول النحو : 372-373 .

(3) المخترع : 45 .

(4) ينظر : علل النحو : 83 .

(5) الكتاب : 3/646 .

(6) المخترع : 51 .

وهي علة تتصل بقصد الإبانة ، إذْ يُعطى للحكمين المتشابهينِ مظهرانِ مختلفان توخياً لدقة الدَّلالة[1] ، ومن ذلك ما ورد في (المخترع) ، إذْ يقول الأعلم الشنتمري : "فلما كان الاسم المفرد قد وجبَ له أن يعربَ بالحركات ، وكانت الحركات مناسبة لهذه الأحرف الثلاثة ، من حيث كانت مأخوذة منها ، وجب ان يكون الاسم المثنى معرباً بتلك الأحرف ؛ لأنَّها أصل الحركات ، مع ما أرادوا من الفرق بين اعراب الواحد والمثنى"[2] .

5- علة كثرة الاستعمال :

وهي علة يستدل بها في الغالب ، لبيان بضعة أحكام منها الحذف[3] ، ومن أمثلتها في (المخترع) : "... وهذا أيضاً يقوي دخول حرف النداء على الألف واللام في اسم الله تعالى مع كثرة الاستعمال ، وكون الألف واللام فيهما عوضاً من همزة إله المحذوفة"[4] .

6- علة الاستثقال :

وهي ان يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفاً أو حركة[5] ، ومنها ما علله الأعلم في في قوله : "... إلا أن يكون ما قبل الاسم الآخر ياء كمَعْدِيْ كَرِب ؛ فإن العرب تُسكّن الياء استثقالاً للحركة فيها لانكسار ما قبلها مع ثقل الاسم المركب"[6] .

7- علة النظير :

---

(1) ينظر : علل النحو : 84 ، والشاهد وأصول النحو : 329 .

(2) المخترع : 60 .

(3) ينظر : الكتاب : 481/4 ، وعلل النحو : 84 ، والشاهد وأصول النحو : 368 .

(4) المخترع : 70 .

(5) ينظر : الكتاب : 458/3 ، وعلل النحو : 86 ، والشاهد وأصول النحو : 374 .

(6) المخترع : 24 .

مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم ؛ حَمْلاً على الجرّ ؛ إذْ هو نظيره ، أي : الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل[1] . ومن أمثلتها في (المخترع) ما جاء في كلام الأعلم على "قَفًا ونظائرها من الأسماء ، قائلاً : "أن قَفاً وما أشبهها، وان كانت ألفها لا تتحرك فهي على تقدير ما تحرك من سائرها السالم الذي على وزنها ، نحو : حَجَر وحَمَل وسَفَر ، وما كان على أبنيتها ، فكانت هذه الأسماء ونظائرها كأخواتها"[2] . ومنها أيضاً ما أورده الأعلم في حديثه عن تحريك الساكن ، وذلك بقوله : "ألا ترى أن الساكن إذا احتيج إلى تحريكه حُرِّك بالكسر ؛ لأن الكسر نظير الجر"[3] .

8- علة كراهية التقاء الساكنين :

إنماز العرب بكراهيتهم التقاء الساكنين ، لذلك يلجؤون إلى التحريك[4] ، قال سيبويه : "هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرَّك ، لكراهيتهم التقاء الساكنين ، وذلك قول بعض العرب : هذا بَكُرْ ، ومِنْ بَكِرْ"[5] . ومن أمثلتها في (المخترع) ما أورده الأعلم في كلامه على المبني من الأسماء ، قائلاً : "وأما كيف فاسم يسأل به عن الأحوال ، فتضمن معنى حرف الاستفهام ، فبني لذلك ، وحُرك آخره لالتقاء الساكنين"[6] .

9- علة التعويض :

---

(1) ينظر : الكتاب : 293/1 ، والاقتراح ، للسيوطي : 260 .
(2) المخترع : 79 .
(3) المصدر نفسه : 41 .
(4) ينظر : الشاهد وأصول النحو : 370–371 .
(5) الكتاب : 173/4 .
(6) المخترع : 45 .

مثل تعويضهم الميم في (اللهمَّ) من حرف النداء ، ولذلك لا يُجمع بين الميم وحرف النداء المحذوف إلا في الضرورة[1] . وقد وردت هذه العلة في (المخترع) إذْ يقول الأعلم : "... إلا اسم الله ، فإن حذف حرف النداء لا يجوز معه ، لا تقول : الله أغفر لي ، إلا أن تعوض الميم ، فتقول : اللهُمَّ اغفر لي"[2] .

10- علة الوجوب :

وذلك تعليلهم رفع الفاعل ونحوه ، أي : الرفع من الأحكام النحوية الواجبة في الصناعة[3] . وقد علّل بها الأعلم الشنتمري ، ومن ذلك ما ورد في كتابه (المخترع) ، إذْ يقول : "... فلما كان الاسم هو المستحق بالإضافة ، وكان الجرّ سمتها ، وجب ألا يتعدى بالجرّ الأسماء ، كما لم يتعين بالإضافة"[4] . ومنها أيضاً ما علله بقوله : "فأما "فأما إنَّ وأخواتها فبنيت على الفتح ؛ لأن منها ما ضوعف آخره ، وهو إنَّ ولكنَّ ولعلَّ وكأنَّ ... وعلة أخرى أوجبت لهذه الحروف الفتح دون غيره ، وهي ان هذه الحروف مشبهة بالأفعال الماضية ، فوجب أن تختص بحركة الفعل الماضي وهي الفتحة"[5] .

11- علة النقيض :

مثل نصبهم النكرة بـ(لا) حملاً على نقيضها (إنّ) و(لا) تأكيد للنفي ، و(إنّ) تأكيد للإثبات ، وهما متناقضتان[6] . ومن أمثلتها في (المخترع) ما أورده الأعلم في

---

(1) ينظر : الاقتراح : 259 .
(2) المخترع : 70 .
(3) ينظر : الاقتراح : 261 .
(4) المخترع : 50 .
(5) المصدر نفسه : 129–130 .
(6) ينظر : الاقتراح : 260 .

حديثه عن (لا) النافية ، قائلاً : "ثم خصت بالنصب ؛ لأنها نقيضة (إنّ) حيث كانت نفياً ، و(إنّ) للإيجاب ، والنقيض يجري عليه حكم نقيضه في كثير من الكلام"[1] .

12- علة الأصل :

يقول السيوطي : "كـ(اسْتَحْوَذَ) وقياس بابه (اسْتَحَاذَ) ، لتحرك الواو فيه ، وأصالتها ، وانفتاح ما قبلها ، لكنه بقي على الأصل تنبيهاً عليه[2] . وقد علل بها الأعلم الشنتمري في كتابه (المخترع) ، قائلاً : "والهمزة في عِلْباء وقُوْباء مبدلة من واو ، كرهوا ثبوتها متحركة طرفاً بعد ألف زائدة ، كما كرهوا ثبوتها في نحو بِناء ورِداء ، والأصل بناي ورِداي ؛ ألا ترى أنها ثبتت على أصلها إذْ جاءت الهاء بعدها ..." [3] .

ومن أمثلة تعليل الأعلم الشنتمري في كتابه (شرح الديوان) الآتي :

1- علة الضرورة :

ومن ذلك ما جاء في شرح الأعلم للبيت (31) من القصيدة (2) :

شُرِحَت بِدَولَتِكَ الصُدورُ وَأَصبَحَت جُمَعُ العُيونِ إِلَيكَ وَهيَ سَوامِ

"وقوله جمع العيون أراد بها العيون جمع فقدّم التوكيد ضرورة وأنزله منزلة كل وجميع فأضافه إلى التوكيد"[4] .

2- علة الوقف :

وقد علل بها الأعلم في شرحه للبيت (1) من القصيدة (126) :

إِحدى بَني بَكرِ بنِ عَبدِ مَناهِ بَينَ الكَثيبِ الفَردِ فَالأَمواهِ

---

(1) المخترع : 120 .

(2) ينظر : الاقتراح : 264 .

(3) المخترع : 34 .

(4) شرح الديوان : 165/1 .

"الكثيب كدس الرمل ، والفرد المنقطع عند معظم الرمل ، وحرك الهاء من مناة للوقف ، كما يُحرك المجزوم والموقوف ، وذلك جائز في الشعر"[1] .

3- علة النقل :

ومن أمثلتها ما جاء في شرح الأعلم للبيت (21) من القصيدة (52) :

غَيثٌ حَوى كَرَمَ الطَبائِعِ سَرْمَداً وَالغَيثُ يَكرُمُ تَارَةً وَيَلومُ

"هو كالغيث إلا أنه كريم الطبع يجود أبداً ، والمطر يجود مرة ويكرم ويبخل تارة ، ويلؤم ، وخفّف همزة يلؤم وألقى حركتها على ما قبلها على قول من قال في المرأة مراة"[2] .

4- علة الفصل :

وممّا علله بها الأعلم الشنتمري ما ورد في شرحه للبيت (34) من القصيدة (45) :

وَنادَيتنِيَ التَّثْوِيبَ لا أَنَّني اِمرُؤٌ سَلاكَ وَلا اِستَثني سِواكَ بِرافِدِ

"والباء زائدة في قوله برافد لتأكيد النفي ، وكان يجب أن يقول ولا أنا بمستثن رافد سواك فلم يمكنه إدخال الباء على استثناء ؛ لأنه فصل فنقلها إلى المفعول ضرورة"[3] .

5- علة التخفيف :

ومن أمثلتها في (شرح الديوان) ما ذكره الأعلم في شرحه للبيت (49) من القصيدة (2) :

---

(1) المصدر نفسه : 343/2 .

(2) شرح الديوان : 3/2-4 .

(3) المصدر نفسه : 503/1-504 .

لَبّاسُ سَرِدِ الصَبرِ مُدَّرِعٌ بِهِ في الحادِثِ الجَلَلِ اِدِّراعَ اللامِ

"واللام جمع لأمة وهي الدرع وأصلها بالهمز ؛ لأنها من الالتئام فخفّفها للردف"[1] .

(1) المصدر نفسه : 169/1 .

Abstract

Linguistic and grammatical aspects in the two books : "Al Mukhtari in spreading grammatical secrets" and "Explantion of Abi Tammam Diwan" for the scholar Al Shamantari (d.476AH) .

It is stated in an introductory and four chapters .

In introduction I talked about his upbringing and scientific old life , his students and scientific effects . I also dealt with the description of his two books : "AlMokhtara" and "Explaintion of Abi Tammam Diwan" in a general way including the title of the books in terms of the title and purpose of authorship and its importance . This was to enter to the main research topic .

The first chapter dealt with Al Shamantari's approach to the making evidence in the two books which took the form of three sections .

The second chapters is dedicated to study the linguistic and grammatical terminology in the two books in order to detect the nature and semantics of the idiomatic usage . The chapter is also divided to a section on the study of acoustic terms and another for the morphological and third for the study of grammatical terminology .

The third chapter handles the linguistic aspects in the two books and it is in three sections the first is a bout the acoustic aspects and the second is about the morphological aspects while the third is on the semantic aspects .

Chapter four : I research what it is in the two books of grammatical material and its contribution in the field of grammatical studies . The chapter is divided to sections with relation to the name , verb and letter following Al Mukhtara's order of sequence .

In the conclusion I come out with the study results and what I revealed of morphological and grammatical efforts in the two books .

Researcher

Adnan Ahmed Rashid